

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن
الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام
الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية وهي منظمة غير
حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

110113 080113 12-61757X (A)



البيان

إن العنف ضد النساء والفتيات قضية تتعلق بجميع البلدان والمجتمعات المحلية بغض النظر عما إذا كانت هذه البلدان والمجتمعات أمماً متقدمة أو نامية. ونعتقد أن بلوغ هدف القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات يقتضي معالجة المسائل التالية.

(أ) معالجة الأسباب الجذرية للتمييز الثقافي والهيكلي والاقتصادي؛

(ب) تمكين المرأة من خلال التعليم والموارد الاقتصادية؛

(ج) الحماية القانونية وتوقيع العقوبة القانونية على مرتكبي أعمال العنف ضد النساء والفتيات.

الأسباب الجذرية

من المثير للسخرية أن القرن الحادي والعشرين الذي حدث فيه تقدم هائل في العلوم والتكنولوجيا لم يشهد سوى قلة قليلة من التغييرات الإيجابية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وجذور العنف ضد المرأة كامنة في التمييز الثقافي والهيكلي والاقتصادي في أي مجتمع بعينه، فالقيم الأبوية الراسخة تسفر عن تفضيل الذكور على الإناث في بعض البلدان حتى اليوم. وأصبح التمييز بين الجنسين أو انعدام المساواة في التعليم والرعاية الصحية والتحرش الجنسي والأجر غير المتساوي عن العمل المتساوي وعدم المساواة في المشاركة في اتخاذ القرارات أموراً "عادية" فحسب. وهذه الممارسات يمكن أن تستمر لأجيال إذا نشأ المرء وهو يتبنى الموقف الثقافي الذي يعتبر "ضرب المرأة أمراً مقبولاً" أو وهو يرى والده يضرب والدته. وقد أصبح ذلك تقليداً مقبولاً في عدد من البلدان، لا سيما البلدان المحرومة اقتصادياً. وتصبح النساء والفتيات أيضاً ضحايا للممارسات التقليدية المقبولة ثقافياً التي تنتهك حقوقهن الإنسانية مثل إجهاض الأجنة الإناث ووأد الإناث وإهمال الأطفال الإناث وتشويه وبتير الأعضاء التناسلية للأنتى وسفاح القربى والزواج القسري وزواج الأطفال والقتل دفاعاً عن الشرف ووراثه الزوجة والاعتصاب في إطار الزواج. وتُربى النساء منذ الصغر على اعتبار العنف أمراً طبيعياً وعلى الاعتقاد بأنه ممارسة ثقافية يجب عليهن تحمل وطأها، بينما لا يتعلم الأولاد والرجال ما يخالف ذلك.

وتقوم وسائط الإعلام بدور حاسم في ترسيخ النظام الأبوي بتصوير النساء والفتيات متاعاً جنسياً وتمجيد ثقافة العنف. ويؤدي القبول الثقافي للتمييز إلى التمييز الهيكلي المفضي إلى التحيز ضد النساء والفتيات في المجتمع. وتجد المرأة نفسها في وضع مححف من حيث

إعداد السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة باحتياجاتها وطلباتها وذلك بسبب عدم التمثيل السياسي الملائم لها (٢٠ في المائة فقط على الصعيد العالمي).

وفي كثير من المجتمعات، لا تتلقى المرأة أجراً لقاء عملها أو تتلقى عنه أجراً لا يتساوى مع أجر نظرائها مادياً قدرتهن كثيراً ما توصف النساء بأنهن "أفقر الفقراء" ويُضعف افتقارهن للاستقرار المالي واعتمادهن على الرجال مادياً قدرتهن على إعالة أسرهن ويجعلهن عرضة للعنف. وفي بعض الحالات، يحول هذا الوضع دون أن تغادر بعض النساء أوضاعاً متزلية مؤذية لهن، بينما تلجأ نساء أخريات إلى البغاء حيث يتعرضن للضرب والاعتصاب، بعد أن سُدت أمامهن السبل لتلبية احتياجاتهن الأساسية وإطعام أسرهن، أو هرباً من شريك يسيء معاملتهن.

تفكير الرجال المعوج بشأن العلاقات الجنسية

يُستخدم الاعتصاب سلاحاً في الحرب في بعض البلدان، ومع ذلك يهجر الأزواج زوجاتهم إذا تعرضن للاغتصاب. وأظهر مسح أُجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية (التي تصفها الأمم المتحدة بأنها "عاصمة الاعتصاب في العالم") أن ٦١,٤ في المائة من الرجال الذين استُطلعت آراؤهم ذكروا أن المرأة تستحق الضرب في بعض الأحيان بينما قال ٤٢,٧ في المائة "إذا لم تُبدِ امرأة مقاومة بدنية عند إجبارها على ممارسة الجنس فلا يُعد ذلك اغتصاباً" ويعتقد ٢٧,٩ في المائة أن النساء يُردن أن يُغتصبن في بعض الأحيان. وينبغي أن لا يكون هذا التفكير المعوج مقبولاً. وأكد أكثر من ٤٠ في المائة من الرجال الذين استُطلعت آراؤهم أن الرجل ينبغي أن يهجر زوجته إذا تعرضت للاغتصاب. ويجب استئصال هذه الخرافات المتعلقة بالاعتصاب والقضاء على الفكرة القائلة بأن الرجال لهم "حق الاعتصاب" أو إكراه النساء على ممارسة الجنس معهم. ويجب على جميع الدول والمجتمعات أن تعتمد في سياستها وممارستها عدم السماح مطلقاً بجميع أشكال العنف لمنع تعرض النساء والفتيات لمزيد من العنف.

التمييز الاقتصادي

لا ينبغي حرمان فتاة من نصيبها العادل في ممتلكات أسلافها التي غالباً ما تمنح للطفل الذكر، لا لشيء سوى أنها وُلدت أنثى. وقد يمارس المجتمع الأبوي التمييز ضد النساء بطرق عديدة لا تحصى، فاعتمادهن المالي على الرجال ينال من قدرتهن على إعالة أسرهن ويجعلهن عرضة للعنف. ومن الأسباب الأخرى التي تساهم في العنف ظروف الفقر المدقع والصراع وانعدام الاستجابة الملائمة من المجتمعين الوطني والدولي. ويدفع الفقر والعنف النساء

والفتيات إلى الوقوع في قبضة الاتجار بالبشر، فهن يقعن فريسة للاتجار بالبشر للأغراض الجنسية وللعمل القائم على الاستغلال أو لاستئصال بعض أعضاء أجسادهن وتعرضهن لسوء المعاملة والاعتصاب من قبل المتاجرين بهن، وذلك بسبب الطلب العالمي الكبير على الجنس والأمل الذي يراود النساء والفتيات في حياة أفضل إذا غادرن بلدانهم.

التعليم كوسيلة للتغيير الاجتماعي

يمكن تغيير التحيز المتأصل في المجتمع الأبوي من خلال التعليم الذي يُعطي شأن الاحترام المتبادل والمساواة بين الجنسين ويركز عليهما. وينبغي جعل حصول الأولاد والبنات والرجال والنساء على التعليم على قدم المساواة ومنع العنف والتنشئة الاجتماعية والسلوك المقبول بين الذكور والإناث إلزامياً في المدارس والبيوت. وينبغي أن تُبذل جهود خاصة لضمان حصول النساء والفتيات الريفيات، وهن أكثر الفئات هشاشة وحرماناً في المجتمع، على التعليم. وينبغي تضمين التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المنهج الدراسي لتعزيز الاحترام المتبادل بين الجنسين بحسبهما متساويين في المجتمع. وينبغي عدم اعتبار العنف ضد المرأة قضية نسائية فحسب بل قضية مجتمعية. وينبغي توعية الفتيات والأولاد بأهمية المساواة بين الجنسين واعتبار العنف ضد النساء والفتيات أمراً مرفوضاً. وللرجال والأولاد دور حيوي في الحوار ويجب أن يحتلوا فيه الموقع اللائق بهم فيتعلمون كيف يقيمون مع النساء والفتيات علاقات قائمة على الاحترام ويعززونها ويحترمون علاقاتهم مع الفتيات والنساء ويحتفون بها بحسبها علاقات واهبة للحياة. وتعتبر إعادة تأهيل مرتكبي أعمال العنف وسوء المعاملة وإعادة إدماجهم في المجتمع مهمة ضرورية أيضاً. ويمثل القادة الدينيون والمؤسسات التعليمية والدول والمجتمع المدني أطرافاً فاعلة مهمة أيضاً في تصحيح الممارسات غير الصحية في المجتمع. ويمكن تغيير الناس بالتعليم الملائم وبالتوجيهات السديدة.

التمكين الاقتصادي

يجب أن يصبح الحصول المتساوي على التعليم وعلى ممتلكات الأبوين والأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي للرجل والمرأة معياراً جديداً لمحاربة العنف ضد المرأة. وينبغي أن تتمكن النساء من تحقيق استقلالهن الاقتصادي عبر التعليم وتنمية المهارات لإدراك الدخل.

الحماية القانونية ومعاقبة العنف ضد النساء والفتيات

تضمن دساتير كثير من البلدان المساواة بين الرجال والنساء وتعتمد حكومات عديدة قوانين وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة ولكنها تعجز عن إنفاذها. وينبغي إشراك مزيد من النساء في عمليات اتخاذ القرارات، كما يجب على الدول أن تسعى جاهدة لمنع العنف ضد

المرأة والمعاقبة عليه سواء أوقع في مكان عام أم خاص. والأشخاص الذين يعانون من الفقر المدقع والسكان الأصليون والمهاجرون واللاجئون من كوارث المناخ أو حالات الصراع أكثر عرضة للعنف من سواهم وهم بحاجة إلى حماية خاصة وإلى موارد لإعادة تأهيلهم.

التوصيات

- القضاء على الفقر المدقع وإتاحة الحصول على الموارد وتنمية المهارات بغية تمكين المرأة اقتصادياً؛
- تثقيف الأولاد والبنات والرجال والنساء في مجال العدل بين الجنسين والاعتزاز بالنفس وإرشادهم للتمتع بالحقوق المشروعة واحترام بعضهم بعضاً؛
- كفالة التمثيل المتساوي للمرأة في جميع هيئات اتخاذ القرارات بغية ضمان العدل بين الجنسين؛
- تعزيز النظام القانوني لجعل العنف ضد النساء والفتيات جريمة واتباع سياسة وممارسات لا تسمح بالعنف مطلقاً؛
- حث جميع الحكومات على التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة واعتماد وضممان تنفيذ التوصيات المقدمة في كل استعراض تجريه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة؛
- تشجيع أفضل الممارسات وتعزيز السلوك الإيجابي حيال الفتيات والنساء منذ وقت مبكر في الحياة.

الخلاصة

نود أن نختتم بكلمات السيدة ميشيل باشليه، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: ”يجب أن تتمتع النساء بحقوق كاملة ومتساوية - في التعليم وفي الصحة الجنسية والإنجابية وأن يصبحن مشاركات وقائدات على قدم المساواة في اقتصادات بلادهن ومجتمعاتهن وأن يتحررن من العنف والتمييز“. ذلك هو الحلم الذي نتقاسمه لجميع النساء في العالم، وبوسعنا متكاتفين أن نُحدث تأثيراً إيجابياً.

ونحن، جمعية الإرساليات الطبية الكاثوليكية، ملتزمون بالسعي لتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد النساء والفتيات، جنباً إلى جنب مع منظمات المجتمع المدني الأخرى والأمم المتحدة.

ملاحظة: أيدت البيان المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماع منظمة الكرمل غير الحكومية، وجماعة أخوات الإحسان للقديس فينسنت دي بول، وجماعة السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية والرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة مريم العذراء المباركة ومنظمة يونانيمما الدولية.
